السنة أولى ماستر تخصص قانون إداري

التصحيح النموذجي لامتحان السداسي الثاني في مقياس علم الإدارة العامة

الجواب الأول: تحديد المفهوم المادي للإدارة

تعرف الادارة كنشاط أو وظيفة بأنها مجموعة العمليات التي تستهدف تنفيذ السياسة العامة، مما يدخل في نطاق مهمتها مختلف العمليات في كافة الميادين مثل بيع أملاك عامة أو إبرام معاهدة أو منح تعويض أو وضع مريض في مستشفى، كما يشمل المسائل العسكرية و الشؤون المدنية...الخ.

و يكاد فقه الادارة العامة يجمع على هذا التعريف، أو يدور حوله بتوسيع نطاقه أو الحد منه، و الواقع يجب التسليم به لكونه الأكثر شمولا. **(06 نقاط)**

الجواب الثاني: شرح حتمية الادارة العامة

ان الادارة حتمية لكل نشاط، ذلك أن الفرد لا يستطيع بمفرده لأسباب منطقية أن يحقق كل الاهداف اللازمة له، و لغيره من أفراد المجتمع. كما أن تعدد نشاطات و أعمال الافراد و انتشار مبدأ التخصص و تقسيم العمل في الجماعات الانسانية المختلفة يزيد من حتمية وجود الادارة كفن و علم ومهنة جمع الجهود البشرية و الوسائل المادية و توجيهها نحو تحقيق هدف أو أهداف مشتركة مطلوب تحقيقها، و ذلك بواسطة عمليات التخطيط و التنظيم و التوجيه و التنسيق و الرقابة.

فالإدارة لازمة و حتمية انسانية و اجتماعية و علمية و اقتصادية لكل نشاط انساني هادف، و بدون وجود الادارة لا يمكن تحقيق النظام و الاهداف. **(06 نقاط)**

الجواب الثالث: شرح مظاهر الاختلاف بين الادارة العامة و الادارة الخاصة

لقد كشف علماء و كتاب علم الادارة العديد من الفروق و الاختلافات بين الادارة الخاصة (ادارة الاعمال) و من أهم هذه الفروق مايلي:

-01- طبيعة الهدف، فالهدف الرئيسي و الاصيل للإدارة العامة هو تحقيق المصلحة العامة عن طريق تقديم الخدمات و السلع لإشباع الحاجات العامة و المحافظة على النظام العام في المجتمع و في نطاق السياسة السائدة في الدولة.

أما الهدف المباشر و الاساسي للإدارة الخاصة (ادارة الاعمال) فهو تحقيق المصلحة الخاصة عن تحقيق الربح و المكاسب الاقتصادية في مقابل تقديم الخدمات و السلع لإفراد المجتمع.

-02- طبيعة النشاط، فتتسم اعمال الادارة العامة غالبا بالطابع السياسي و الاداري و الاجتماعي بينما تتصف انشطة الادارة الخاصة (ادارة الاعمال) أصلا و دائما بالطبيعة الاقتصادية البحتة مثل المشروعات الزراعية و الصناعية و التجارية و المالية.

-03- الصفة الاحتكارية تعمل الادارة العامة في النطاق الاحتكاري لنشاطها حيث لا يوجد تنافس حر بين المنظمات و المؤسسات العامة، بينما تعمل الادارة الخاصة (ادارة الاعمال) في ظل ظروف و روح المنافسة الحرة.

-04- حجم الاهداف إن حجم أهداف الادارة العامة ضخم جدا نظرا لمسؤولية الادارة العامة على قيادة و تسيير و تحقيق الاهداف العامة الكثيرة و المتنوعة لإشباع حاجات المجتمع الوطنية و الدولية سياسيا و اقتصاديا و اداريا و اجتماعيا و ثقافيا و روحيا. بينما أهداف الادارة الخاصة ضيق و محدود جدا بالقياس الى حجم اهداف الادارة العامة.

-05- حجم المسؤولية حيث أن حجم مسؤولية رجال الادارة العامة ضخم جدا و متنوعة كثيرا، فرجال الادارة العامة مسؤولون قانونيا أمام المجتمع العام و أمام السلطات التنفيذية و السياسية و التشريعية و القضاء عن أعمالهم بينما تنحصر مسؤولية رجال ادارة الاعمال أمام جمعية الشركاء و المستهلكين و موظفي المنظمة.

-06- حجم القيود و الرقابة، أن يخضع عمال الادارة العامة و أعمالها لقيود و حدود كثيرة و دقيقة و صارمة بهدف حماية المصلحة العامة من كافة أسباب و مظاهر الانحراف و الفساد و الشطط و التبذير و الفشل.

كما يخضع عمال و أعمال الادارة العامة لعملية رقابة شاملة و محكمة سياسيا و شعبيا و اداريا و قضائيا، لحماية شرعية نشاط الادارة العامة من كافة النواحي السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الفنية و القانونية. بينما تتمتع الادارة الخاصة في حدود النظام العام و الآداب العامة بحرية الحركة و التصرف.

هذه بعض مظاهر الاختلاف و الفرق بين الادارة العامة و الادارة الخاصة من منظور و مدخل علم الادارة فقط، حيث أنه يمكن أن نستعمل أفكار و نظريات قانونية كمعايير للتمييز بين الادارة العامة و الادارة الخاصة، و نستخرج من جرائها مظاهر أخرى للخلاف و الفرق بين الادارة العامة و الادارة الخاصة من زاوية القانون الاداري. **(08 نقاط)**